الفصل الثاني : مراحل إعداد البحث القانوني.

تخضع عملية انجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية مثل بقية فروع وأنواع العلوم التجريبية والاجتماعية الأخرى ، لخطوات وأساليب علمية وفنية ومنطقية صارمة ودقيقة حتى يمكن إعداد البحث العلمي وانجازه بصورة سليمة وناجحة.

وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع[1] ،وعلى الطالب أو الباحث إتباعها خطوة بخطوة إلى غاية الوصول إلى الهدف المرجو من البحث ؛كما ترتبط خطوات البحث مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا ، لدرجة انه يصعب الفصل فيما بينها أحيانا كما أنها تتداخل فيما بينها بحيث تشكل مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمترابطة والمتكاملة [2] وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي : مرحلة اختيار موضوع البحث ، مرحلة جمع المعلومات ،مرحلة التقسيم والتبويب ، مرحلة الكتابة وأخيرا مرحلة الطباعة والمناقشة.

المرحلة الأولى : اختيار موضوع البحث

على الرغم من أن المجالات والموضوعات المختلفة مفعمة بمشاكل متعددة تتطلب البحث و الاستقصاء ، وعلى الرغم من أن الاكتشافات الجديدة التي تتم في كل يوم تفتح إمكانيات لا حدود لها بالنسبة لمزيد من الدراسات والبحوث ، إلا أن اختيار موضوع بتبلور في مشكلة مناسبة للبحث يعتبر أحد المهام الصعبة التي تواجه الباحث المبتدئ.

فاختيار موضوع البحث هو أول وأهم خطوة في إعداده ، ولذلك يؤكد البعض وبحق : " إن الاختيار الموفق لموضوع البحث هو نصف البحث ، بحسبان أن تحديد أولويات المسائل والمشكلة الجديرة بالبحث من الأمور الهامة التي تذلل الكثير من الصعوبات التي تواجه الباحث "[3].

هذا ما يدفعنا للتساؤل عن المقصود بمشكلة البحث ؟ ما هي الدوافع المؤثرة في اختيارها؟

المطلب الأول : تحديد مشكلة البحث .

لا بد لأي بحث أو دراسة من مشكلة بحثية معينة يعالجها ، وتمثل مشكلة البحث نقطة البداية لعمل الباحث ، بعد أن يحصل على الفكرة البحثية المناسبة ،و كلمة " مشكلة " تعني هنا موقف أو قضية أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة العلمية ، ويعرفها البعض [4]بأنها :"

[1]) عوابدي عمار ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها قي ميدان العلوم القانونية والإدارية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر ،1999،ص33.

[2]) سعد سليمان المشهداني ، منهجية البحث العلمي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2019 ، ص 65.

[3]) عبد الكريم سلامة ، المرجع السابق ، ص 62.

[4]) كامل القيم ، مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، الشيماء للطباعة ، بغداد ،2006، ص 158.

موقف أو ظاهرة أو سلوك لا نجد له تفسيرا معينا ، وهذا التفسير سيكون من صميم عمل الباحث ."

كما عرفت المشكلة العلمية بالعديد من التعريفات منها :" وجود الباحث أمام تساؤلات أو غموض مع وجود الرغبة لديه في الوصول إلى الحقيقة ".[5]

فالظاهر من التعريفات السابقة أن مشكلة البحث هي إحساس الباحث بالجهل تجاه بعض المسائل وبنقص في المعلومات أو إحساس بالغموض والحيرة؛ مما يولد نوعا من الحيرة والقلق بحيث يكون دافعا للباحث على التخلص من هذا الجهل وتلك الحيرة [6].

الفرع الأول : مسؤولية اختيار مشكلة البحث ومصدرها

لما كانت عملية اختيار موضوع البحث أكثر المسائل صعوبة وتعقيدا ، فهي أكثر العوامل تأثيرا على نجاح أو فشل البحث قد يتبادر إلى الذهن مسألتين هامتين هما على من تقع مسؤولية اختيار الموضوع المناسب للبحث ؟،وما هي المجالات التي يمكن أن تكون مصدر مشكلة البحث ؟

مسؤولية اختيار موضوع البحث:

يمكن تقسيم البحوث إلى نوعين اثنين ،أولا : البحوث الحرة وهي البحوث التي يقوم بها الباحث بمحض إرادته ومساهمة منه في إثراء المعرفة العلمية مثل كتابة مقال علمي وهذا النوع من البحوث يتحمل الباحث وحده اختيار موضوع البحث الذي يزعم إجراؤه وعلى عاتقه تقع مسؤولية الاختيار وفقا لتخصص الباحث أو ميله العلمي إلى غير ذلك.

أما النوع الثاني :البحوث الموجهة والمنظمة وهي البحوث التي يتم إعدادها في إطار الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد ، أو ضمن أعمال المؤتمرات والندوات العلمية حيث يكون هناك مخطط عام وتوجيه حول موضوعات البحوث التي يمكن إجراءها.وهذا النوع من البحوث لا سيما في إطار البحوث الأكاديمية يثور التساؤل على عاتق من يقع اختيار موضوع البحث على الباحث أو على المشرف على البحث؟

الأصل في هذه الحالة أن اختيار موضوع البحث هو من اختصاص الباحث بحسبان انه هو المتخصص في موضوعه وصاحب الميل والرغبة في الخوض فيه ، فالباحث يستطيع من خلال القراءة ، والسؤال ، والدافع الذاتي الذي ينشأ لديه ، أن يهتدي إلى نقطة أو مشكلة مناسبة تشد انتباهه ، فيسعى إلى تحديدها وحصرها ، وتكون موضوعا لبحثه.

[5]) المرجع نفسه ، ص162.

[6]) عمار عباس الحسيني ، منهج البحث القانوني ، ص 77

بيد أن ليس هناك ما يمنع ، من حيث المبدأ من اختيار موضوع البحث من قيل المشرف ، فقد لا تسعف الظروف العلمية والزمنية الباحث من إتمام الاختيار ، ويتوفر لدى المشرف اهتماما ببحث موضوعات معينة .

- مصادر المشكلة البحثية

إن البحث عن المشكلات من أكثر الأمور صعوبتا وتعقيدا قد تواجه الباحث المبتدئ في رحلته في مجال البحث العلمي ؛ مما يتعين معه توجيه الباحثين إلى أهم مصادر المشكلات البحثية(كريمة عبد الرحيم وآخرون ،ص43)

القراءة الناقدة التحليلية:إن القراءة الناقدة لما تحتويه الكتب والدوريات وغيرها من المراجع ؛من أفكار ونظريات قد تثير في ذهن الباحث عدة تساؤلات حول صدق هذه الأفكار، وهذه التساؤلات تؤدي إلى رغبته في التحقق من تلك الأفكار أو النظريات وبالتالي فانه يقوم بإجراء دراسة أو بحث حول الفكرة أو النظرية التي يشك في صحتها.

محيط العمل والخبرة العملية: بعض المشكلات البحثية تبرز للباحث خلال خبرته العملية اليومية فالخبرات والتجارب تثير لدى الباحث تساؤلات عن بعض الأمور ، التي لا يجد لها تفسيرا،اوالتي تعكس مشكلات للبحث ودراسته.

البحوث السابقة : عادة ما يقدم الباحثون في نهاية أبحاثهم توصيات محددة لمعالجة مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات ظهرت لهم أثناء إجراء الأبحاث الأمر الذي يدفع زملائهم من الباحثين إلى التفكير فيه ومحاولة دراستها.

تكلفه من جهة ما :

أحيانا يكون مصدرا للمشاكل البحثية تكليف من جهة رسمية أو غير رسمية لمعالجتها أو إيجاد حلول لها بعد التشخيص الدقيق والعلمي لأسبابها وكذلك قد تكلف الجامعة والمؤسسات العلمية في الدراسات العليا إجراء بحوث ورسائل جامعية تحدد لها المشكلة مسبقا.

-.معايير اختيار مشكلة البحث

ومن أجل ترشيد عملية اختيار موضوع البحث العلمي، وتوجيه الباحث الناشئ وارشاده في نطاق عملية الاختيار هذه يجب التطرق لبيان العوامل والمعايير الذاتية والموضوعية التي تقود وتتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي بصفة عامة، وموضوع البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

أ: العوامل والمعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي

تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي وتتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ومقاييس ذاتية متصلة وخاصة بنفسية الباحث، ومدى استعداداته ومقدرته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي، وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني، وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي

معيار الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث في الميل والتفضيل في اختيار موضوع دون غيره من الموضوعات ليكون محل ومحور البحث العلمي الذي سيقود ويعده عامل أساسي وجوهري من عوامل ومقاييس اختيار موضوع البحث العلمي التي يجب احترامها ومراعاتها في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من طرف الباحث ذاته ومن طرف كل من الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة.

تعد الرغبة النفسية الذاتية معيارا ومقياسا معتبرا وأساسيا في اختيار موضوع البحث العلمي، لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من العوام والقدرات النفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة قوية وحية وجدية وخلاقة.

فهكذا تؤدي عملية الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي إلى توليد وتوفير عدة مزايا وعناصر ومكنات الإبداع والخلق، والمثابرة والصبر والمعاناة والتؤددة والتحمس المعقول والإخلاص المطلق والتضحية الكاملة للبحث العلمي الذي يقوم بإعداده.

فإذا كانت عملية البحث العلمي عملية شاقة وقاسية تتطلب التضحية بالاجتهاد والأعصاب وبقوة الحواس وكذا التضحية بملذات الحياة النفسية والاجتماعية، وبالمال وبالوقت الثمين من عمر الإنسان، فإن عامل احترام الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث العلمي في اختيار موضوع البحث العلمي الذي سيضطلع بإعداده، يؤدي خلق عنصر الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين الموضع، الأمر الذي يولد لديه روح القبول النفسي التلقائي لكافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا ممتازا.

وإذا كانت مواهب الإبداع والخلق والابتكار والمثابرة والصبر والشجاعة والهدوء والإخلاص للبحث العلمي هي أمور نفسية ذاتية لدى الباحث العلمي.

فإن احترام ومراعاة عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية وتوليد عامل الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي يدغدغ ويحرك كوامن هذه المواهب لخدمة عملية إعداد البحث العلمي بصورة علمية وموضوعية مبدعة وكاملة.

ولتحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسية البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي العامة والخاصة، يجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة والمدروسة بعناية ودقة في نطاق سياسة التكوين العالي والبحث العلمي الوطنية، ويترك بعد ذلك- للرغبة النفسية الذاتية للباحث العلمي – حرية التحرك والاختيار أو تبني الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي في نطاق عمليات التوجيه والتبصير والترغيب المختلفة من دن الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة.

فعامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي يعتبر مقياسا هاما من المقاييس الذاتية والموضوعية الأخرى التي يجب على الباحث العلمي والأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة أن تحترمه بعناية.

- عامل ومعيار مدى الاستعدادات والقدرات الذاتية:

من العوامل والمقاييس الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، عامل ومعيار مدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية لدى الباحث العلمي، التي يجب احترامها ومراعاتها بعناية وجدية من طرف الباحث العلمي أولا، ومن طرف الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة ثانيا، وذلك من أجل ضمان السير الحسن والنجاح لعملية البحث العلمي حول موضوع معين من الموضوعات.

فيجب أن تكون لدى الباحث العلمي استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد البحث العلمي إعدادا ممتازا وفقا لقواعد وإجراءات وقوانين وشروط المنهجية العلمية المطلوب احترامها وتطبيقها في مجال البحث العلمي.

لذا يجب أن يتأكد كل من الباحث العلمي والأستاذ المشرف، والمؤسسات العلمية والتربوية المختصة في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، من مدى ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار والمقرر لعملية البحث العلمي لضمان الانطلاقة المنطقية والموضوعية لإنجاح عملية إعداد البحث العلمي[1]. ومن بين مظاهر وأنواع القدرات والاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها ومراعاتها بعناية وجدية ما يلي:

❶ القدرات والمكنات العقلية التي تجعل الباحث قادرا على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 34-35.
- الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 11.
- الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 10-11.

والاستنتاج في معالجة ودراسة جوانب وعناصر وحقائق الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي[2]

ويكتسب الباحث العلمي هذه القدرات والمكنات بواسطة سعة الاطلاع وكثرة القراءة والتفكير والتأمل في

شتى الوثائق والمصادر المتعلقة بالموضوع، ومن سنوات الدراسة المتخصصة التي اهلته لإعداد البحث

العلمي، ومن تجارب الحياة العملية والمهنية في بعض الحالات، وكذا من مصادر الثقافة والمعرفة

المختلفة.

❷ الصفات والأخلاقيات التي يتطلب وجودها في الباحث العلمي، مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة،

وشدة الصبر والاحتمال، والموضوعية والشجاعة وقدرة التضحية ومواهب الخلق والمبدأة والابتكار، إلى

غير ذلك من الخصال والصفات التي يجب التأكد من مدى وجودها أو تربيتها وتنميتها في روح الباحث

العلمي، وكذا مراعاتها بدقة وعناية اختيار طبيعة الموضوع الذي سيبحث فيه. وذلك بهدف تحقيق

عناصر ومقومات الملائمة بين قدرات واستعدادات الباحث ونوعية وطبيعة الموضوع المختار للبحث

العلمي[3].

❸ القدرات الاقتصادية، فهناك أنواع من الموضوعات تتطلب من الباحث قدرة مالية جوهرية ومعتبرة أثناء

القيام بإعداد البحث العلمي، مثل إجراء التجارب والترحال لاقتناء الوثائق والمصادر من أماكن بعيدة

---

[2] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 10-11.

- و.ا.ن بقردج، فن البحث العلمي، ترجمة الدكتور زكري فهمي، ومراجعة الدكتور أحمد مدفي أحمد لبان، بيروت، دار إقرأ، الطبعة الرابعة، 1983، ص 220-251.

[3] الأستاذ و..ن9 بقردج، المرجع السابق، ص 220-251.

- الدكتور فلاديمير كورغافوف، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ، ص 89-91.

ومتباعدة، وشراء وتصوير الوثائق والآلات والأدوات المطلوبة لعملية إعداد البحث العلمي وإنجازه،

فضلا عن ضرورة الاستقرار الاقتصادي لحياة وعائلة الباحث العلمي، حتى يتحرر من قيود الفقر

والحاجات وأنواع الحرمان الاقتصادية هادئة وبال مرتاح وقب قوي، لذا يجب الاستناد إلى معيار القدرة

الاقتصادية في اختيار الموضوع، مراعاة هذا المعيار جيدا وبعناية من طرف الباحث العلمي نفسه، ومن

لدن الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة[1].

❹ الاستعدادات والقدرات اللغوية، تتحكم مدى قدرات واستعدادات الباحث العلمي اللغوية في اختيار موضوع

البحث العلمي، حيث هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة وتتطلب الباحث أن يجيد العديد من

اللغات الأجنبية، كما توجد موضوعات مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغات معينة، الأمر الذي يجب أن

يؤخذ في الاعتبار هذا المعيار من طرف الباحث العلمي نفسه ومن طرف الأستاذ المشرف وهيئات

ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي عند اختيار موضوع البحث العلمي[2].

❺ الوقت المتاح، حيث تتحكم مدة الوقت المحددة لإنجاز البحث العلمي في عملية اختيار نوعية موضوع

البحث العلمي، حيث فترات زمنية مقررة رسميا وواقعيا لأنواع معينة من البحوث العلمية. فهناك البحوث

العلمية للتخرج من مرحلة الليسانس (مرحلة التدرج) التي يجب على الطلبة الباحثين أن يعدونها

---

(1) الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 35.

- الدكتور فلاديمير كورغافوف، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ، ص 9-31.

(2) الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 34-35.

- الدكتور فلاديمير كورغافوف، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ، ص 28-30.

وينجزونها خلال شهور فقط حتى يتحصلوا على شهادة التخرج، وهناك أبحاث درجة الماجستير

والدراسات العليا التي يجب إعدادها في فترة زمنية لا تتجاوز أصلا سنة ونصف سنة، وهناك أبحاث

رسائل الدكتوراه التي تتراوح مدة إعدادها ما بين سنتين وخمس سنوات داخل البلد وثلاثة سنوات للطلبة

المبعوثين للدراسة في الخارج فضلا المدة الزمنية المحددة للباحثين من طرف مكاتب الدراسات وهيئات البحث العلمي الوطنية والدولية والخاصة.

فعامل الوقت المحدد للبحث يعد معيارا لاختيار نوعية وطبيعة الموضوع الي سيكون محل الدراسة والبحث، يجب مراعاته بدقة وعناية من طرف الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، حتى يمكن اختيار الموضوع الذي يعطيه الوقت المقرر بصورة كافية وسليمة، وحتى يستطيع الباحث إعداد البحث في ظروف زمنية جيدة وملائمة، وتجنب مخاطر الإخلال والاختلال والارتجال بسبب عامل الوقت المحدد.

هذه هي بعض مظاهر ومقومات الاستعدادات والقدرات الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي.

د- عامل ومعيار العمل والتخصص المهني:

تتحكم وتؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث في عملية اختيار نوعية موضوع البحث، حيث يختار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول مهنته، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء والمجد المهني والاجتماعي والاقتصادي[1].

فالأستاذ الجامعي الباحث يختار موضوعاته من ضمن المواد المقررة على مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) وعلى مستوى الدراسات العليا والدكتوراه (مرحة ما بعد التدرج)، ليقوم بعملية البحث العلمي للتكوين، والمحامي والقاضي يقوم بأبحاثه في النطاق العملي والتطبيقي للقانون، (البحث العلمي التطبيقي في نطاق القانون)، والباحث في نطاق هيئات البحث العلمي المتخصصة فهو يختار موضوع البحث العلمي الذي يناسب مركزه ووظيفته المهنية كباحث أساسي... وهكذا.

فعامل التخصص العلمي والمهني يلعب دورا كبيرا كمعيار في اختيار موضوع البحث العلمي، فعلى الباحث نفسه والأستاذ المشرف وهيئات التكوين والبحث العلمي أن تراعي هذا الاعتبار بكل عناية وجدية.

هذه هي أهم العوامل والمعايير الذاتية التي تتحكم – بالإضافة إلى العوامل والمعايير الموضوعية- في عملية اختيار الموضوع العلمي.

❑ ثانيا: العوامل والمعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي

بالإضافة إلى العوامل والمعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتوقف عملية اختيار موضوع البحث العلمي عليها، ومن أهم هذه العوامل الموضوعية القيمة العلمية للموضوع محل البحث، وأسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي للهيئات والجهات والمؤسسات العلمية التي تشرف رسميا على عملية إعداد البحث العلمي، ومكانة ونوعية البحث العلمي بين أنواع البحوث والدراسات العلمية، ومدى توفر الوثائق والمصادر العلمية لموضوع البحث العلمي، فهذه العوامل والمقاييس الموضوعية تتحكم في كل من الباحث والأستاذ المشرف، وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي في مرحلة اختيار موضوع البحث.

عامل ومعيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي

إن القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي وقيمة نتائج البحث العلمي فيه في الحياة العملية مثل التكوين، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي[1].

حيث يتم الاختيار في مجال عمليات البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية والتطبيقية الممتازة، وذلك وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي، ومن مجموع القيم والمزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحث الموضوع والكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة به والتحكم فيها واستغلالها في الحياة العملية.

ويتعاون كل من الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة في انتقاء الموضوع العلمي القيم الجدير بعملية البحث العلمي فيه وببذل الوقت والمال والجهد الثمين من أجل دراسته وبحثه علميا من طرف الباحث.

وفي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من الموضوعات الجديدة والمتجددة ذات قيم علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، يجب ترصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية.

[1] -85. الدكتور احمد شلبي، المرجع السابق، ص 33.

فنظرا لارتباط العلوم القانونية والإدارية وتفاعلها الشديد بمجالات الحياة الوطنية والدولية والاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يؤدي باستمرار إلى توليد العديد من المشكلات الدولية والوطنية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية تتطلب حلولا علمية قانونية بالإضافة إلى الحلول العلمية الأخرى، ومن ثم يجب ترصد هذه المشكلات وتبنيها كموضوعات حية لبحوث علمية قيمة ومفيدة للباحث نفسه وللحياة العامة الإنسانية والوطنية، وذلك في نطاق مقاييس علمية واضحة ودقيقة، وفي ظل سياسة بحث علمي معلومة.

عامل ومعيار أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة

ويعتبر أيضا من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتحكم وتؤسس عملية اختيار موضوع البحث العلمي سياسة البحث العلمي العامة والرسمية بكل أسسها وأهدافها ومحاورها، عن وجدت بطبيعة الحال، فنظرا لارتباط البحث العلمي بكل أنواعه وصوره ومستوياته بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط ولتكامل وتفاعل عمليات التكوين والبحث العلمي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، توجد سياسات عامة وخاصة للبحث العلمي لتربط وتدمج وسائل وجهود ونتائج البحوث العلمية بتوجيهات سياسة البحث العلمي السائد وتوجه عمليات البحث العلمي التي تشرف عليها – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- لتتجاوب مع أسس وأهداف ومحاور وسياسة البحث العلمي العامة والخاصة.

لذا فإن عامل وجود سياسة عامة وطنية ودولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي[7](1).

والدولة الجزائرية تتبنى في مواثيقها وسياساتها وبرامجها العامة ومخططاتها الوطنية مبدأ ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة وبرامج وسياسات التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم كان على مؤسسات التكوين والبحث العلمي والأستاذ المشرف والباحث العلمي الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي في الجزائر، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية في الوطن، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنساني العالمي(2).

ج-عامل ومعيار مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى

كما تتحكم نوعية ومكانة البحث العلمي المراد إعداده بين أنواع البحوث العلمية الأخرى في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي، فالبحث العلمي قد يكون إعدادا لمدركة التخرج

(1) الدكتور فلادمير كورغانون، مناهج البحث العلمي، المرجع السابق، ص 37-93.
- الأستاذ و.ا.ب بقردج، فن البحث العلمي، المرجع السابق، ص 194-219.
(2) انظر في مبادئ وأهداف ومحاور السياسة العامة للبحث العلمي في النظام الجزائري الميثاق الوطني، المصادق عليه في عام 1976، ص 91-105. والمثرى في 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد7، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 1986، ص 154.

والحصول على درجة الليسانس في بعض التخصصات، وقد يكون البحث العلمي في صورة إعداد بحث رسالة الماجستير أو الدراسات العليا، ودكتوراه الدرجة الثالثة، وقد يكون في صورة بحوث علمية للترقية في بعض الوظائف والدرجات العلمية والمهنية، وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومؤسسات ومخابر الأبحاث والإنتاج والعمل المختلفة[1].

وتختلف بطبيعة الحال – موضوعات مذكرات التخرج في مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) عن موضوعات أبحاث رسائل الماجستير والدراسات العليا والدراسات المعمقة ودكتوراه الدرجة الثالثة، وهذه الأخيرة تختلف بدورها عن موضوعات أبحاث رسائل الدكتوراه وموضوعات الأبحاث العلمية الأكاديمية تختلف عن موضوعات الأبحاث العلمية المعدة لمخابر ومؤسسات الأبحاث العلمية ومكاتب الدراسات وورشات العمل والإنتاج.

فنوعية ومكانة البحث المزمع إعداده وانجازه بين أنواع البحوث العلمية والدراسات الأخرى تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث العلمي المقرر إعداده.

د- عامل ومعيار مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث:

كثيرا ما تتحكم مسألة مدى توفر أو عدم توفر الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث العلمي في تحديد واختيار نوعية موضوع البحث العلمي، فالموضوعات والمسائل والمشاكل المطروحة تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبها العلمية الصحيحة، حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية المتصلة بها، وهناك الموضوعات التي تقل الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها وأسرارها العلمية، وتوجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية التي تغرى باختيارها ودراستها وبناء بحثا علميا جديدا ابتكاري من خلال استغلال وفحص ونقد وتحليل كافة الوثائق العلمية المتعلقة بها[2].

وعامل ومعيار مدى توفر الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بالموضوع عامل ومعيار أساسي وجوهري في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي، لأنه بدون توفر الوثائق والمصادر والمراجع العلمية المتضمنة لكافة جوانب وحقائق وأسرار الموضوع لا يمكن للباحث أن يكون ما يعرف منهجيا (بنظام التحليل) أي مجموعة المعارف والمعلومات

(1) Simone Dreyfus, op.cit, pp.78-79.
(2) الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 33.
- الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 13.
- الدكتور فلاديمير كورغانوف، المرجع السابق، ص 11-28.

والأفكار والحقائق المختزنة والمتخرمة في ذهنية الباحث، تمكنه من دراسة وتحليل وتركيب الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي دراسة وبحثا علميا عميقا وكاملا وموضوعيا.

لذا يجب احترام عامل ومعيار مدى توفر ووجود الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بالموضوع من طرف الباحث والأستاذ المشرف والهيئات العلمية المسؤولة في مؤسسات التكوين والبحث العلمي العامة والخاصة.

هذه هي أهم العوامل والمقاييس الذاتية والموضوعية المتحكمة في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، والتي يجب مراعاتها بدقة وعناية وجدية في مرحلة اختيار الموضوع.

ج-عامل ومعيار التخصص

كما يتحكم عامل نوعية تخصص الباحث في أحد فروع العلوم والشعب المتخصصة في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث العلمي[1]. فالباحث في العلوم الطبيعية او الرياضية أو علم النفس والتربية أو علم الاجتماع، أو علم التاريخ أو في الفلسفة أو في العلوم الاقتصادية والمالية أو في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أو في العلوم القانونية والإدارية و في العلوم الطبية، يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام، ثم تضيق دائرة التخصص والاختيار داخل التخصص.

فهكذا نجد الباحث العلمي في نطاق العلوم القانونية والإدارية، يختار موضوع بحثه في نطاق تخصص العلوم القانونية والإدارية، كتخصص عام ثم نجده يختار موضوع بحثه في نطاق شعبة أو فرع تخصصه الخاص الضيق. فقد يكون الباحث متخصص في قسم القانون العام أو متخصص في قسم القانون الخاص – وفقا للتقسيم التقليدي للقانون، وقد يكون متخصص في فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، أو في فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، المتخصص في فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، وقد يكون متخصصا في القانون الدستوري والعلوم السياسية، وقد يكون متخصصا في الشريعة الإسلامية، وقد يكون متخصصا في القانون المدني أو في القانون التجاري، فيجب أن يختار الموضوع في نطاق التخصص العام والضيق الخاص للباحث.

فعامل تخصص الباحث العلمي معيار أساسي في اختيار موضوع البحث العلمي يجب على الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي أن تحترم بعناية وجدية هذ المعيار في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي.

مرحلة الثانية : جمع المعلومات وأساليب جمع المعلومات .

(1) Simone Dreyfus, op.cit.p.80.

تعتبر هذه المرحلة جد مهمة في اختيار الموضوع وتحديد مشكلته ولهذه المرحلة أبعاد محددة على الباحث أن يتعرف عليها تتمثل في اللجوء الى المكتبة وجمع المصادر والمراجع والقراءة وأخيرا أساليب الجمع.

أولا: المكتبة

ان التطور التكنولوجي و المعلوماتية والتطور الاجتماعي والثقافي ، كان سببا في ظهور منشآة جديدة داخل المجتمع تفتح المجال نحو تثقيف المواطن وتلبية حاجاته العلمية ، وهنا تظهر المكتبة كوسيلة لتثقيف المواطن وتغذية ذهنه وفكره ، وتعرف المكتبة بانها :" كل مجموعة منظمة من الكتب والدوريات المطبوعة او كل الاشكال الاخرى من الوثائق التي يقوم بتسييرها مجموعة من العاملين المؤهلين الذين يسهرون على رد على الاحتياجات المعلوماتية والتربوية والترفيهية والبحثية."

أهمية *المكتبة: تؤدي* المكتبة دورا رائدا في نشر الوعي الثقافي بين الافراد ، كما تتولى التصدي للمشكلات الاجتماعية والثقافية من خلال إتاحتها الفرص لكل فئات هذا بواسطة الندوات والمحاضرات ، كما تعمل على تعويد المجتمع على التمتع بأوقات فراغه(المكتبة صلة وصل بين العلم والباحث).

انواع المكتبات : هناك عدة انواع من المكتبات نستطيع ذكر ما يلي :

1) المكتبة الوطنية :وتوجد مكتبة وطنية في كل دولة تقوم بحفظ التراث الوطني وتجمعه وتظبطه.

2) المكتبات العامة:وهي التي تقدم خدمات للمواطنين دون، اي تفرقة بينهم ولاتوجد قيود على الاستفادة من مقتنياتها.

3) المكتبة الجامعية : توجد في الجامعات والكليات ، وتقوم بتوفير الوثائق اللازمة التي تساعد الباحثين في اعداد بحوثهم ودراساتهم.

تتيح لنا المكتبة مجموعة من المراجع الورقية والغير ورقية لذلك سوف نتطرق الى المراجع والمصادر

ثانيا)أنواع مصادر البحث القانوني

تتنوع المصادر و المراجع التي يستطيع الباحث ان يستقي منها المعلومات حتى يبني عليه بحثه و يتميز كل نوع منها بخصائص معينة . و يقاس تميز البحث القانوني بقيمة و غزارة المراجع التي اعتمد عليها الباحث لإعداد بحثه.فالمصدر هو الأصل و الأساس و ماعدا ذلك هو مرجع و على هذا ستحاول دراسة كل من المصادر و أنواعه و المرجع و

أنواعه و الفرق بينهما .وتتنوع المصادر المعتمد عليها في جمع المعلومات الى كتب وتصنف حسب طبيعتها الى مصدر او مراجع ، كما أضاف التطور التكنولوجي مجال جديد للتنقيب على المعلومات وهو الانترنيت ، الى جانب ذلك تلعب المقابلة دورا مهما في البحث القانوني لذلك نصف أنواع البحث القانوني الى مرجع ورقية (الكتب) والمراجع الغير ورقية (المقبلة والانترنيت)

المراجع الورقية (الكتب): وتصنف إلى مصدر ومراجع

1) تعريف المصدر: في اللغة يراد به بالمصدر مكان الصدور و ما يصدر عنه الشيء .

اما في الاصطلاح: فالمصدر هو أقدم ما يحوي المادة علمية عن موضوع ما أو هو الوعاء الذي نشر موضوعا عاما لأول مرة و يطلق عليه المصدر الأصلي أو الأساس او الأولي .

2) انواعه : تتمثل هذه الأنواع فيما يلي .

أولا : القران الكريم و كتب الحديث النبوي الشريف . يعد القران الكريم على راس المصادر التي يرجع اليها الباحث و غالبا ما يتضمن الباحث بحثه او رسالته عددا من النصوص القرانية . التي تتعلق ببحثه هذا غالبا ما يكون القران الكريم المصدر الاول من بين المصادر التي يعتمدها الباحث . و كذلك تعتبر كتب الحديث النبوي الشريف الأساسية و المعتمدة من قبيل " المصادر" التي لا عنى عنها الباحث لا سيما في الدراسة القانونية المقارنة بالفقه الإسلامي .

ثانيا : معاجم اللغة العربية و قواميسها :

يمتلك الفكر العربي رصيدا ضخما من المعاجم و القواميس اللغوية التي يبدأ العمل بها منذ اثنا عشر قرنا بعد ان اتسع العالم الإسلامي ،و أصبحنا في حاجة ماسة الى ضابط للغة العربية . و هذه المعاجم و القواميس ضرورية في تحديد المعنى اللغوي لمشكلة البحث. و اهم المفردات التي يرى الباحث من المهم ايراد تعريف لغوي لها . و قد تعددت هذه المعاجم في الوقت الحاضر .

ثالثا : التشريعات :

تعد التشريعات من اهم صور مصادر البحث القانوني . و لا يمكن للباحث القانوني الخوض في موضوع بحثه مالم يتم الاعتماد على تشريع او اعدد من التشريعات الضرورية للبحث . و يكون مصدر للحول على تلك النصوص التشريعية هو النشرة الرسمية التي تصدرها معظم الدول و الذي يعتبر نشر التشريع فيها المعتمد و يطلق عليها في الجزائر بالجرائد الرسمية.

ملاحظة: (يراعي الباحث أثناء بحته ما طرأ على النص القانوني من تعديلات و البحث تفاديا لعدم الوقوع في خطا فادح كالاعتماد في موضوع البحث على نص قانوني ملغي)

ثالثا :الأعمال التحضرية

من المصادر المهمة التي يستخدمها الكاتب و الباحثون في كتباتهم و أبحاثهم و الأعمال التحضيرية التي يقصد بها تلك المناقشات و المداولات التي جرت بمناسبة تشريع القوانين ،و الوقوف على هذه الأعمال التحضيرية مهم في فلسفة التشريع و الخلفية التي صدر فيها ، بما يسهل فهم القانون و تفسيره وغالبا ما يتم توثيق هذه الأعمال التحضيرية في موسوعات و مجموعات خاصة.

خامسا:المجموعات القضائية و الموسوعات : تتمثل المجموعات التي تحتوي الأحكام القضائية من المصادر المهمة التي تعتمد من قبل العديد من الباحثين القانونين لما تحتويه هذه الموسوعات و المجموعات من جوانب تطبيق القانون ، وفي بعض البلدان يتم جمع الاحكام الصادرة عن محكمة النقض او محكمة التمييز ،وفي الجزائر المحكمة العليا. ويتم جمع الأحكام الصادرة عنها ، و في أحيان أخرى يتصدى بعض رجال القضاء أو الكتاب إلى جمع عدد من الأحكام مع التعليق عليها أو بدون تعليق.

كما قد تنتشر العديد من الدوريات الحقوقية عددا من تلك الأحكام القضائية مقسمة الى الاحكام الجزائية و المدنية...الى اخر وتعتبر هذه القرارات المنشورة، ولكن في بعض الاحيان قد يعتمد الباحث على عدد من تلك الاحكام غير منشورة التي قد يحصل عليها من أرشيف المحكمة المختصة بعد الحصول على الموافقة اللازمة.

هذا من اهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث القانون

2)المراجع

يقصد بالمراجع او ما يسمى ب المصدر الثانوي هو ذلك الذي يعتمد في مادته العلمية أساسا على المصادر الأساسية الأولى فتتعرض لها بالنقد و التحليل و التعليق والشرح والتلخيص ، أو هو الوعاء الذي نشرت فيه المادة العلمية في وقت لاحق على نشرها في المصدر المأخوذة عنه.

من الناحية القانونية فالشروح والتعليقات والتفسيرات على تلك النصوص والوثائق والعمليات الأكاديمية التي تجري على تلك المصادر فانها تعد من قبيل (المرجع)

<u>أنواع المراجع</u> : تتصنف المراجع الى عدة انواع وهي على النحو التالي:

أولا : الكتب القانونية

من أهم المراجع التي يستخدمها الباحثون في ابحاثهم التي تتضمن الشرح والكتابات الفقهية التي تدور في المجال القانوني من نظريات ومبادئ قانونية هذه المراجع تكون اما عامة واما خاصة وسندرسها على النحوالتالي:

الكتب العامة: يقصد بها تلك الكتب التي تحوي الشروح الفقهية بصفة عامة ودون التفاصيل في الجزئيات ، أو بمعنى آخر تلك الكتب التي تحوي على الموضوعات الرئيسية في مجال معين مثل (مبادئ القانون التجاري) أو (شرح قانون العقوبات) القسم العام وغيرها .

الكتب المتخصصة:يقصد بها تلك التي تتناول موضوعا من المواضيع الدقيقة في القانون أو تاخذ جزئية من موضوع معين في القانون مثال(أحكام الزواج في قانون الاسرة الجزائري)، (الحماية المدنية للاسم التجاري)

ثانيا : الدوريات

يقصد بالدوريات المطبوعات التي تصدر عن الجهات الأكاديمية بشكل دوري ، سواء فصليا أو سداسي متخصصة في القانون ، وقد تصدر عن كليات الحقوق او تلك التي تصدر عن نقابات المحامين لتلمسان (مجلة الحجة)، أو المجلات الصادرة عن المخبر الخاص بجامعة تلمسان .

ثالثا : الكتب المترجمة

هناك العديد من الكتب القانونية التي ترجمت الى اللغة العربية سواء من اللغة الفرنسية او اللغة الانجليزية او الألمانية او غيرها من اللغات..ويستعان بها في المجال القانوني مثال ذلك كتاب القانون الدولي الخاص وللأستاذ موحاند اسعد اللغة الأصلية للكتاب هي الفرنسية وتمت ترجمته إلى العربية من طرف فايز الانجق.

رابع :المحاضرات

ويقصد ربها تلك المحاضرات التي يلقيها الأساتذة بمناسبة أداء مهامهم و في الغالب تكون المحاضرات غير منشورة،وتكون تلك المحاضرات في أثناء الدراسات الجامعية.

خامسا :الرسائل الجامعية و الأطروحات

تعتبر الرسائل و الأطروحات الجامعية من أهم المراجع التي يرجع إليها الباحثون في مجال القانون ،فهذه الأدوات تستهلك من الباحث الجهد الفكري و المادي وهي نتاج هذا الجهد طيلة فترة من الزمن حسب نوع البحث و قد تم مناقشة من طرف هيئة متخصصة.

خامسا :المراجع المساعدة

قد تتطلب بعض البحوث اللجوء الى بعض المراجع المساعدة في علم الطب او علم النفس.

مثلا إعطاء تعريفات لبعض المفاهيم في ميادين متخصصة مثلا في التلقيح الاصطناعي.

المراجع الغير ورقية(المقابلة والانترنيت) :

المقابلة:

لقد ادى نظام التخصص في علم القانون الى ذيوع صيت فقهاء في كل فرع من فروع القانون المختلفة تخصصوا فيه ، وأصبحوا على دراية بحقائقه بسبب كثرة مطالعتهم وبحثهم في هذا النوع .

بحيث أصبح لزاما على كل باحث يختار موضوعا يتعلق بأحد فروع القانون أن يعقد مقابلة مع احد هؤلاء العلماء المتخصصين المتميزين في هذا الفرع.

ولا يمكن الحصول على هذه المعلومات إلا عن طريق المقابلة.

وتبدوا اهمية المقابلة في ارشاد العالم المتخصص للباحث الى اهم المراجع والكتب التي تتعلق بموضوع بحثه ، وهذه المراجع يعرفها المتخصص بسبب كثرة اطلاعه وسعة معرفته التي تفوق اطلاع الباحث ومعرفته.

إعداد المقابلة :

1) جمع المعلومات عن العالم أو الباحث المتخصص من خلال الاطلاع على بحوث هذا العالم أو من خلال سؤال المحيطين به في مجال تخصصه.

2) يجب على الباحث ان يعد مجموعة من الأسئلة التي سوف يلقيها على من يتقابل معه من ،تدور كلها حول موضوع البحث وما يثيره من مشكلات (ولا يكون من بها اسئلة تمس الحياة الشخصية للعالم)

3) يجب على الباحث قبل إجراء المقابلة ان يقرا جيدا في موضوع بحثه حتى يستطيع معرفة الأمور الغامضة التي تحتاج الى تفسير ولا يجدها في المراجع المتاحة له، ويتمكن من فهم المعلومات التي سوف يعطيها له المتقابل معه.

4)استئذان من يريد مقابلته ويتفق معه في ميعاد ومكان مناسب.

الانترنيت

يعتبر الانترنيت اليوم من أهم موارد المعلومات من خلال ما ينشر فيه من أبحاث ومؤلفات متاحة للمستخدمين في كل مجالات العلوم ، القانون خاصة فهي تعتبر مصدرا هاما

للمعلومات خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة والقرارات والأحكام القضائية ، والتي ربما لا يتسنى للباحث الحصول عليها من المكتبة .

فالانترنيت هو شبكة معلومات دولية تربط بين شبكات المعلومات المحلية والمتسعة عبر مختلف دول العالم.

تتيح الانترنيت العديد مما ينشر عليها للمستخدمين بشكل مجاني و الأخر لا يتاح الا بعد دفع قيمة تلك الأبحاث والمؤلفات عن طريق بطاقات مالية خاصة.

عيوب الانترنيت:

بالرغم من مزايا الانترنيت في كونها مصدر للبحث القانوني يوفر المعلومات للباحث بطريقة سريعة ، فان تكلفة الاطلاع على المعلومات فيه وإخراجها وطبعها مكلف نوعا ما.

كما انه نصل أحيانا إلى معلوما في الانترنيت، ولكن يبقى مصدر المعلومة مجهولا ، ولا يتسم بالدقة.، وأحيانا تكون غير موضوعية أو غير حيادية تضلل الباحث.

على هذا يعتبر الاعتماد على الانترنيت غير كاف لإعداد البحث القانوني ويبقى المصدر الورقي أهم مرجع للبحوث القانونية

المرحلة الثالثة:القراءة

بعد ان تعرفنا على معظم المراجع والمصادر المتوفرة ما علينا الآن التعرف إلى اسلوب قراءة هذه المعلومات حتى يتسنى لنا جمعها

مرحلة القراءة هي مرحلة مهمة في اعداد البحث القانوني ، فهي تساعد الباحث في اثراء ه بالمعلومات المفيدة في البحث ، وتساعده في جمع المعلومات من المراجع المختلفة والمرتبطة بالبحث.

1) **تعريفها واهميتها** : للقراة أهمية بالغة في اعداد البحث العلمي عامةوالقانوني خاصة والبحث العلمي العلمي بصفة عامة.فهي تساعد الباحث على اكتساب مهارات في مجال الكتابة وإتقان لغة القانون لذلك سنبدا اولا بتعريفها ثم اهميتها وأخيرا شروطها.

تعريفها: القراءة هي عملية الاطلاع وفهم لكافة الافكار والحقائق التي تتصل بالموضوع ، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع وحتى يتمكن من السيطرة على موضوعه والتعمق في مجاله.

أهميته: - التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه.

- اكتساب الفكر التحليلي القوي وأسلوب علمي .

- القدرة على إعداد خطة البحث

- الثروة الغوية، الفنية (لغة القانون).

شروط القراءة:للقراءة شروط لابد للباحث ان يلتزم بها.

- أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

- يجب أن تكون مرتبة ومنظمة غير عشوائية.

- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

- اختيار الأماكن المريحة للقراءة.

- ترك فترات للتأمل والتفكير مابين القراءات المختلفة

- الابتعاد عن القراءة أثناء المشاكل النفسية والاجتماعية والصحية.

أنواع القراءة :تنقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع

1) القراءة السريعة او الكاشفة :وهي القراءة الخاطفة والسريعة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق وعناوينها وقوائم المراجع والمصادر ، كما تشمل الاطلاع على مقدمات بعض الفصول والخاتمة وفهارس الموضوعات ، وأهدافها هو تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع وتقدير وتقييم الوثائق من حيث درجة ارتباطها بالموضوع محل الدراسة الى جانب ذلك تسهل علينا معرفة سعة وآفاق الموضوع .

2) القراءة العادية : تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة ، يقوم بها الباحث بهدوء كما يقوم باستخلاص النتائج واستخراج الوثائق والحقائق والمعلومات وتدوينها بعد ذلك في الملفات أو البطاقات المخصصة لذلك.

3) القراءة المركزة او العميقة : تتمثل في التركيز والتكرار والدقة وتتطلب صرامة الالتزام بشروط وقواعد القراءة ، وهي أكثر عمقا من سابقتها وأكثر تركيزا.

المرحلة الرابعة :توثيق المعلومات

لابد على الطالب الاعتماد على أسلوب منظم يسهل عليه تدوين وجمع المعلومات، أي على الطالب أن يعرف أين سيضع المعلومات التي سيجمعها قبل البدء بتدوينها،هناك عدة طرق

ووسائل لحفظ المعلومات أحدثها الحاسوب ، لكن الأساليب الأكثر استعمالا يسمى بأسلوب البطاقات والتي يمكن اعتمادها على الحاسوب.

1- **تقنيات بطاقات البحث** :يتم جمع المعلومات في بطاقات خاصة من مقياس واحد تدون فيه الاقتباسات من جهة واحدة مع الإشارة في أعلى البطاقة إلى موضوع أو عنوان الاقتباس وفي نهايتها يوضع اسم المؤلف أو الكاتب ، عنوان الكتاب أو المقال ، الطبعة أو عدد المجلة السنة دار النشر ، ثم الصفحة ....الخ.

وعند الانتهاء من جمع مادة البحث في هذه البطاقات يبدأ الباحث في فرزها وتوزيعها حسب التصميم ليشرع بعد ذلك التحرير.

2- **تقنية أوراق البحث** : حيث يتم جمع مادة البحث في أوراق متساوية من حيث الحجم ومتشابهة ويتم توزيع هذه الأوراق منذ البداية على ملفات تحمل عناوين محددة سلفا طبقا للتصميم بما يتناسب مع محاور الموضوع المبحوث فيه ومع تخصيص ملف بلائحة المراجع ويتعين ضبط البيانات المرجعية بنفس الكيفية المشار إليها في تقنيات البطاقات.

ايجابيات تقنية أوراق البحث:

1- ملفات البحث تمكن الباحث عند التحرير من الرجوع بسرعة إلى الاستشهاد والملاحظات المدونة حول كل مسالة على حدة .

2- ملفات البحث تسمح بتوزيع مادة البحث مباشرة وحفظها في ملفات البحث بحسب نوعها أو موضوعها.

3- تسمح للباحث بالإضافة والتعليق بسهولة بدل إضاعة الوقت في فرز البطاقات والبحث عن بطاقة معينة .

5- إمكانية حمل تلك الملفات ونقلها من مكان إلى أخر دون صعوبة

6- الملفات تساعد الباحث وتسهل عليه عملية وضع التصميم التمهيدي ومراجعته بشكل مستمر عبر الحذف أو الإضافة وإعادة النظر في التبويب والترتيب معا مما يمكن الباحث من وضع تصميم نهائي ومتوازي.

3- التدوين عن طريق الكومبيوتر:وهذه أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ملفات في داخله وفقا لتقسيم بحثه.

المرحلة الخامسة :مرحلة التقسيم والتبويب

إن عملية هيكلة وتقسيم موضوع البحث القانوني هي مرحلة حتمية وجوهرية للباحث من اجل إعداد بحثه مثلها مثل عملية وضع تصاميم البناء والعمران لإتمام إقامة البنايات فما المقصود بتبويب وتقسيم البحث القانوني ؟

أولا : معنى التقسيم والتبويب.

ان معنى تقسيم وتبويب موضوع البحث القانوني يتضمن تحديد المشكلة أو الفكرة الاساسية والكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا ومانعا ، واعطائها عنوانا رئيسيا ، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث والقيام بتفتيت وتقسيم الفكرة أو الموضوع الاساسي والرئيسي في مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية خاصة ، ثم تقسيم الافكار الفرعية والجزئية الخاصة الى موضوعات ومشكلات اقل فرعية وجزئية خاصة وخصوصية..... وهكذا، وذلك على اسس ومعايير منهجية ومنطقية دقيقة وواضحة بحيث يشكل التقسيم والتبويب هيكلة وبناء البحث الكامل ثم القيام باعطائه عناوين جزئية وفرعية في نطاق قوالب وصورة منهجية.

ذلك ان تقسيمات البحث الأساسية والثانوية هي في الحقيقة أفكاره الرئيسية والجزئية كاملة واستعمال احد مصطلحات التقسيم :قسم ، باب ، فصل ، مبحث ، مطلب ، ..... يجب ان يتناسب مع طول البحث وتؤخذ بعين الاعتبار في كتابة البحث القانوني .

ثانيا : شروط التقسيم والتبويب .

هناك مجموعة من الشروط والإرشادات لابد على الباحث ان يتبعها ويحترمها من اجل تحقيق خطة تقسيم وتبويب البحث بصورة سليمة وناجحة ومن هذه الشروط ما يلي :

- يجب أن ينطلق في تقسيمه من مشكلة البحث كما لا يخرج عن نطاقها.

- أن تكون خطُّة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع (المشروع التُّمهيدي للبحث).

- يجب احترام مبدأ مرونة الخطُّة، بحيث يتمكُّن من إضافة أي عنصر دون المساس بتوازن الخطُّة.

- تحاشي اي تُكرار مثل تكرار العناوين الموجودة في المراجع.

- التقيُّد بالأسلوب العلميُّ، كصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية.

- يجب مراعاة التوازن الشُّكلي والموضوعيُّ للخطُّة.

-يجب أن تكون كل عناصر الخطُّة مترابطة بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل في اي بحث.

- يجب أن تكون مراحل الموضوع كالعناوين واضحة و كاملة في بنائها.

المرحلة السادسة: الكتابة

بعد مراحل اختيار الموضوع، جمع الوثائق والمصادر والمراجع، القراءة والتفكير والتأمل تقسيم تبويب موضوع البحث ومرحلة جمع وخزن المعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورة نهائية.

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة نتائج الدراسة والبحث، وذلك وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعلمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ بهدف اقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.

فعملية كتابة البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، كما تحكم عملية كتابة وصياغة البحث العلمي جملة من القواعد والمبادئ العلمية والمنهجية والمنطقية تقود وترشد الباحث إلى الطريقة العلمية والمنهجية الصحيحة والواضحة والدقيقة والتي توصله في نهاية الأمر تحقيق أهداف تحرير وصياغة نتائج بحثه العلمي.

فلبيان معنى ومضمون مرحلة كتابة البحث العلمي، يستوجب الأمر التعرض إلى النقطتين التاليتين:

أولا: أهداف كتابة البحث العلمي.

ثانيا: مقومات كتابة البحث العلمي.

أولا: أهداف كتابة البحث العلمي

تستهدف عملية كتابة وصياغة البحث العلمي، عدة أهداف علمية ومنهجية، أهمها الأهداف التالية:

أ- ***أهداف إعلان وإعلام نتائج البحث العلمي***

إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية صياغة وكتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ومنطقية دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وانجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة وصياغة البحث العلمي، لا يستهدف التشويق وتحقيق الإشباع والمتعة الفنية والأدبية والجمالية والأخلاقية لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات

والمقالات الأدبية، بل تستهدف كتابة وصياغة البحث العلمي تحقيق عملية الإعلام العلمي عن جهود ومراحل ونتائج عملية البحث العلمي التي قام بها الباحث العلمي وأنجزه.

ب- هدف عرض وإعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية:

كما تستهدف عملية تحرير وصياغة البحث العلمي إعلام اجتهادات وآراء الباحث الشخصية مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية والعملية، وذلك بصورة منهجية مضبوطة ودقيقة وواضحة، وذلك لإبراز شخصية الباحث العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي.

ج- هدف استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات قانونية أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة والبحث العلمي وإعلانه..

ثانيا:مقومات كتابة البحث العلمي

لكتابة وصياغة البحث العلمي، كتابة وصياغة علمية ومنطقية ناجحة، وبطريقة علمية سليمة، وأسلوب علمي ممتاز، من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي السابقة البيان، لابد من توفر مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي الجيد، واحترامها والالتزام بها من طرف الباحث العلمي.

ومن أهم مقومات كتابة البحث العلمي، تحديد واعتماد منهج – البحث العلمي المعروفة وتطبيقه في الدراسة والبحث، والأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، واحترام قانون الاقتباس، وقانون الاسناد والتوثيق والأمانة العلمية، ووجود وظهور شخصية الباحث، ومقدم الخلق والتجديد والابتكار الجديد في موضوع البحث العلمي.

وبهدف توضيح مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة ودقيقة وأكثر عمقا، يتطلب الأمر عرض وتفسير كل مقوم من هذه المقومات، وذلك على النحو التالي:

أ- تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث.
ب- الأسلوب في كتابة وصياغة البحث العلمي.
ج- قوانين الاقتباس.

د- قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش.

هـ- الأمانة العلمية.

و- الإبداع والابتكار والخلق والتجديد والإضافة.

أ- ***تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث***

من المقومات الجوهرية والأساسية لكتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة وعلمية تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي، والالتزام بمبادئها ومراحلها وقوانينها وأدواتها، بدقة وصرامة، حتى يصل ببحثه العلمي إلى النتائج العلمية الصحيحة بطريقة منتظمة ودقيقة وواضحة.فلقد سبقت محاولة تحديد وتعريف معنى المنهج العلمي، باعتباره حسن السير بالعقل للبحث عن الحقيقة في العلوم[1]، أو باعتباره:"الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[2].

وقد سبق التعرف على مناهج البحث العلمي وهي المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج الدياليكتيكي " الجدلي" والمنهج التاريخي.

فتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي، يعتبر مقوم جوهري وحيوي للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة للبحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية ومنهجية منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية،، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة.

يؤدي تطبيق منهج أو مناهج البحث العلمي هذه بدقة وصرامة من طرف الباحث العلمي إلى اكتساب عملية الصياغة والكتابة في البحث العلمي مزايا الدقة والوضوح والعلمية والمنطقية والموضوعية، وفت ترتيب وتوضيح الحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي، يوفر ضمانات السير المتناسق والمنتظم والدقيق والواضح في بحث وتحليل وتركيب وصياغة وتحرير البحث عبر أجزائه المختلفة.

ب- ***الأسلوب في كتابة البحث العلمي:***

الأسلوب في صياغة وتحرير البحوث العلمية، له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب في النظرية الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب –هنا- العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وإعلاميا موضوعيا، مثل سلامة اللغة وفنيتها ودقتها وسلامتها ووضوحها، والإيجاز والتركيز الدال والمفيد، وعدم التكرار، والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية، وعرضها وإعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط وأسس ومقاييس محددة، والدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإبهام والعمومية في العرض، وتدعيم الأفكار والحقائق والفرضيات المعروضة بأكبر وأقوى الأدلة القوية والمناسبة، والتماسك والتسلسل والتناسق بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع، وكذا قوة وجودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة ومن جملة إلى جملة، ومن فقرة إلى فقرة، ومن موضوع إلى موضوع، ومن فكرة إلى أخرى، ومن دليل إلى آخر ومن جزء أو فرع إلى آخر من أجزاء وفروع موضوع البحث العلمي

فأسلوب كتابة صياغة البحوث العلمية بطريقة موضوعية ومنطقية جيدة وسليمة يشتمل على العناصر التالية:

1- اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالتها ومعانيها وتركيبها.
2- الاتجاه والتركيز المباشر حول حقائق وأفكار وفرضيات الموضوع محل الدراسة والبحث، بتعابير موجزة ومركزة ودالة، والبعد تماما عن الأسلوب الخطابي والإطناب والمبالغة في عرض الفرضيات والحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث.
3- حسن وفن تنظيم المعلومات والحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي عند عرضها على أسس ومعايير منطقية وعلمية منهجية موضوعية.
4- الدقة والتماسك والتناسق الجيدين عناصر وأجزاء وفروع الموضوع.
5- تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار، والحقائق وأجزاء وفروع موضوع البحث.
6- البساطة والوضوح والدقة في عرض الأفكار والحقائق والمعلومات والابتعاد عن كافة مظاهر التعقيد والإبهام والغموض والاستطراد
7- التكييف والاسناد والتدليل القوي والمنتظم للحقائق والأفكار والمعلومات والفرضيات العلمية المعروضة والمتعلقة بموضوع البحث العلمي.
8- تلافي التكرار والحشو والاطناب والتناقض في الصياغة والعرض لأفكار وحقائق ومعلومات موضوع البحث العلمي.

هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد والسليم اللازم لصياغة وكتابة البحث العلمي.

ج-قواعد الاقتباس:

كثيرا ما ينقل الباحث ويقتبس نصوص وأحكام رسمية أو أراء وأفكار الآخرين بهدف اسناد وتأسيس وتدعيم فرضياته وآرائه العلمية، أو بغرض نقدها وتحليلها وتقييمها، أو بغاية بيان الآراء والأفكار والأحكام المختلفة والمتعارضة بخصوص الموضوع محل الدراسة والبحث.

ولكي تتحقق عملية الاقتباس هذه، وتحقق أهدافها في نطاق حدود أخلاقيات النزاهة والموضوعية، والأمانة العلمية، وتأكيد وجود الكفاءة والشخصية العلمية للباحث العلمي، توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس.

-أهم القواعد المتعلقة بعملية الاقتباس:

هناك بعض القواعد تتعلق بعملية الاقتباس في البحوث العلمية يتطلب من الباحث العلمي والالتزام بها بدقة وعناية، حتى يستفيد –علميا- من عملية الاقتباس، وحتى تتم عملية الاقتباس هذه بصورة مشروعة وسليمة وموضوعية.

ومن هذه القواعد والإرشادات ما يلي:

- الدقة والفطنة التامة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسه
- عدم التسليم والاعتقاد بأن القواعد والأحكام والفرضيات والآراء هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية بخصوص الموضوع، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات تتطلب عملية التجريب والنقد والتحليل والتقييم
- الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يوصي ويطلب من الباحث العلمي دائما أن يختار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية، أي أن يختار الأفكار والأحكام والآراء والمواقف الأصلية والقيمة، والتي تعتبر حجة علمية جوهرية، مثل النص القانوني، والحكم القضائي والوثائق الأصلية في الموضوع، وآراء وأفكار ونظريات الفقهاء والعلماء الكبار والذين يعتبرون حجة علمية في ميدان تخصصهم العلمي المتعلق بالموضوع محل الدراسة والبحث.
- الفطنة والدقة والعناية الكاملة أثناء عملية النقل والاقتباس، وتجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس هذه.

- حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي عوام التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع المتصل بها.
- عدم التطويل والمبالغة في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.
- عدم ذوبان واختفاء شخصية الباحث العلمي بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث العلمية أثناء عملية الاقتباس ذاتها، عن طريق دقة وحسن الاقتباس، والتقديم والتعليق، والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

هذه بعض الإرشادات والتوجيهات والقواعد المرشدة للباحث أثناء القيام بعملية الاقتباس أثناء تحرير وصياغة بحثه.

ضوابط عملية الاقتباس:

النقل والاقتباس نوعان، نقل واقتباس حرفي ومباشر، ونقل واقتباس غير مباشر غير حرفي يعتمد على نقل الأفكار والآراء والفرضيات ولكن تعاد صياغة بأسلوب ولغة الباحث.

وفي حالة الاقتباس الحرفي والمباشر للعينة المقتبسة، سواء كانت نص قانوني رسمي، أو حكم قضائي، أو رأي فقهي،يجب أن ينقل بعناية ودقة – كما سبقت الإشارة إلى ذلك- ويكتب بين قوسين "بين ظفرين"، وبطريقة واضحة وبشكل مختلف ومتميز عن سياقة كتابة الموضوع، كأن يكتب في وسط الصفحة، وبحروف صغيرة جدا، وفي سطور جد متقاربة، ويرقم الاقتباس ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه، وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع، الذي سيأتي شرحه بعد قليل

أما في الاقتباس غير الحرفي وغير المباشر، فإن الباحث مطلوب منه صياغة الآراء والأفكار والفرضيات التي اقتبسها، بأسلوبه الخاص، وأن يسند ويشير في الهامش إلى أصحاب هذه الآراء والأفكار والفرضيات ومصادرها، وذلك وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الهوامش، ودون وضع العينات المقتبسة بين قوسين أو ظفرين، كما هو الحال في الاقتباس المباشر والحرفي.

د- قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش:

المقصود –هنا- بقواعد الإسناد وتوثيق الوثائق، من وثائق بالمعنى الخاص الضيق، ومصادر، ومراجع في الهوامش، هو إسناد وإلحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا وحرفيا أو اقتباسا غير مباشر وغير حرفي إلى أصحابها الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وذلك في الهوامش ووفقا للقواعد والأساليب المنهجية المقررة لذلك.

فما دامت البحوث والدراسات العلمية هي مجموعة معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعتبر عن الآراء الشخصية لكاتبيها، فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة في توثيق الوثائق وتنظيم الهوامش عند كتابة البحث العلمي.

فهكذا يجب على الباحث عندما يعتمد ويقتبس معلومات أو أفكار وحقائق من وثائق ومصادر ومراجع مختلفة، أن يوضع في نهاية الاقتباس رقما في متن الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ومدينة الطبع والنشر، ثم رقم الطبعة، وتاريخها، ورقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة... وهكذا[1].

ونظرا لاختلاف أنواع الوثائق التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، من مؤلفات وكتب عامة، ومقالات علمية منشورة في مجلات دورية، ووثائق رسمية، ورسائل وأبحاث الماجستير والدراسات العليا والدكتوراة، ونظرا لاختلاف حالات الاقتباس، مثل تعدد الاقتباس من وثيقة واحدة عدة مرات، والاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة لذات المعلومات، فإن قواعد وكيفيات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع في الهوامش تختلف من حالة إلى حالة أخرى.

1- *الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة:*

هنا لابد من ذكر المعلومات التالية والمتعلقة بالكتاب أو المؤلف العام، الذي نقلت واقتبست منه المعلومات:

- اسم الكاتب أو المؤلف
- عنوان المؤلف أو الكتاب
- دار الطبع والنشر.
- بلد ومدينة وعدد الطبعة.
- تاريخ الطبعة.
- رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال ذلك1:

[1] هناك ثلاثة طرق لوضع الأرقام في المتن والهامش، الطريقة الأولى، تتضمن ترقيم متسلسل الأرقام خاص بكل صفحة على حدة، والطريقة الثانية تجعل تسلسل الأرقام خاص بكل فصل أو باب، والطريقة الثالثة، تجعل أرقام الهوامش تبدأ مع بداية البحث ثم بتسلسل حتى نهاية البحث،وتعتبر الطريقة الأولى أوضح وأسهل وأبسط، أنظر الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 112-113.

1/ عوابدي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، الطبعة الأولى، 1962، ص 7 وما بعدها

J.M Auby, droit administratif, Paris, Sirey, 1957, P19 et S.

هذا في حالة ذكر المرجع أو المصدر لأول مرة، وفي حالة استخدام ذات المرجع ولنفس المؤلف فإنه يكتفي بذكر المرجع على النحو التالي[1].

2/ يوسف نجم جبران، المرجع السابق، أو المرجع السابق الذكر، ص 20.

J.M Auby, op, cit, p31.

ما سبق ذكره، كما قد يستعمل باللغة الأجنبية المختصر IBID ومعناه في ذات المكان.

وإذا ما استخدمت عدة كتب أو مؤلفات لكاتب واحد، فإن الأمر يتطلب ذكر عنوان كل كتاب على حدة في كل مرة يستخدم فيها اسم الكاتب الذي اعتمد عليه في نقل المعلومات. وذلك قبل ذكر عبارة المرجع السابق، وذلك لتجنب الخط والغموض في تحديد الكتاب الذي تضمن المعلومات المقتبسة من بيت الكتب المتنوعة المختلفة لكاتب واحد[2].

2- *الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من مقال منشور في مجلة دورية:*

وفي حالة الاقتباس من مقال علمي متخصص منشور في دورية من الدوريات، فإن عملية ترتيب المعلومات وتوثيق الهامش تكون كالتالي:

- اسم المؤلف أو الكاتبن عنوان المقال بين قوسين، المجلة، وتحتها خط، ثم اسم الهيئة التي تصدرها، بلد ومدينة ودار الطبع والنشر، والسنة ورقم العدد، ثم تاريخ ورقم الصفحة أو الصفحات الموجودة فيها المعلومات المقتبسة، مثال ذلك[1]:

وإذا ما تكرر استخدام ذات المقال، ولنفس الكاتب، فإنه يكتب اسم الكاتب، ثم تذكر عبارة المقال السابق، المرجع السابق، ص؟.

3- *الإسناد وتوثيق الهوامش في الاقتباس من أبحاث ورسائل الماجستير والدراسات العليا والدكتوراة غير منشورة:*

---

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 57-58.
الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 57-58.
الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص 189-190.

[2] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 117-119.
الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 59.
الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 58.

[1] الدكتور عوابدي عمار، "عملية اتخاذ القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري" **المجلة** الجزائرية للعلوم القانونية والإدارية، المجلد العدد2، جوان 1985، ص 454 وما بعدها.

أما في حالة الاقتباس والاستفادة من المعلومات المتعلقة بموضوع البحث والموجودة في أبحاث علمية أكاديمية، جامعية متخصصة، وفي صورة أبحاث ورسائل لنيل درجات وألقاب علمية، مثل أبحاث ورسائل دبلومات الدراسات العليا، والماجستير، والدكتوراه باختلاف أنواعها، فإن عملية الإسناد وتوثيق الهوامش بشأنها، فإنها تكون كالتالي:

- اسم الباحث مقدم البحث او الرسالة.
- عنوان البحث أو الرسالة ويوضع تحته خط.
- بيان صورة البحث من حيث هل هو بحث دبلوم الدراسات العليا، أو بحث لنيل درجة الماجستير أو لنيل درجة الدراسات المعمقة، أو رسالة دكتوراة الدرجة الثالثة، أو رسالة دكتوراه دولة، ثم ذكر اسم الجامعة والكلية او المعهد أو الأكاديمية التي تم إعداد ومناقشة البحث أو الرسالة بها.
- تاريخ المناقشة.
- ثم رقم الصفحة أو أرقام الصفحات.

وفي حالة الاعتماد على ذات البحث أو الرسالة مرة أو مرات أخرى متكررة، فإنه يكتفي بذكر اسم الباحث، وذكر لفظ البحث أو الرسالة السابقة حسب نوعية وصورة البحث من حيث هل هو بحث أم رسالة دكتوراة، ثم بيان رقم الصفحة أو أرقام الصفحات.

الفصل الثاني :منهجية البحوث التطبيقية

يتلقى طالب القانون أثناء مسيرته الدراسية العديد من المعلومات والمعارف في مجال العلوم القانونية ، التي يستقيها من المحاضرات والدروس أو من الكتب القانونية المتخصصة ، وهذه المعارف تشكل الجانب النظري فقط ،لابد على الطالب من إفراغها في الجانب التطبيقي حتى يتمكن من استعابها ، وتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتلقاها الطالب . وهي ليست بقواعد جامدة تعرقل عمل الباحث في إبراز قدراته الشخصية وإنما هي تضيف في مهاراته وقدراته من خلال الإلمام النظري والتطبيقي لكافة مجالات القانون ، فالجانب النظري لا يكتمل إلا بالجانب التطبيقي .

لذلك فالهدف من المنهجية التطبيقية هو الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي ، غير أن هذه البحوث التطبيقية تصاغ في شكل محدد ، وتتطلب منهجية خاصة في إعدادها ، مما يحتم على الطالب الإلمام بهذه القواعد ومنهجيتها ليتمكن من الوصول إلى النتيجة المبتغاة. لذلك

سنحاول دراسة هذه البحوث التطبيقية على النحو التالي : المطلب الأول- منهجية التعليق على قرار أو حكم

- المطلب الثاني : منهجية التعليق على نص قانوني
- المطلب الثاني :المنهجية حل قضية
- المطلب الثالث : منهجية استشارة قانونية

المطلـــــب الأول : منهجيـــــة التعليـــــق علـــــى حكـــــم أو قـــــرار قضـــــائي

يشكل التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية من بين الدراسات التطبيقية في القانون، بل و أهمّها على الإطلاق. ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية و المتعلقة بموضوع التعليق و استيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.

فالمطلوب من الطالب أثناء التعليق على القرار ليس العمل على إيجاد أو استخراج الحل القانوني ، وإنما هو بصدد فهم الاتجاه الذي سلكه القضاء دون تجاهل موضوع النزاع المعروض ، وهو ليس عملية إجراء بحث قانوني في موضوع معين بالرغم من أنه يتناول مسألة قانونية معينة.

وقبل التطرق إلى منهجية التعليق على قرار أو حكم لابد من فهم المقصود بالقرار أو الحكم ،ثم المقصود بالتعليق على الحكم أو القرار.

أولا : المقصود بالحكم أو القرار.

يعرف القرار القضائي بأنه :" الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام ، سواء في نهاية الدعوى أو في سيرها وسواء أكان الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم ، أو بين الإدارة والأفراد."

ويسمى **حكما قضائيا** ما يصدر عن المحاكم الدرجة الأولى بينما يسمى **قرارا قضائيا** ما يصدر عن المجالس القضائية أو المحكمة العليا.

كما يمكن اعتبار الحكم أو القرار تعبيرا عن المنهج الفكري الذي تبناه القاضي ، بعد أن يكون قد كيف الوقائع قانونيا وتحديد المشكلة المعروضة أمامه ، والقاعدة المناسبة لحلها

، وتطبيق هذه القاعدة العامة المجردة على خاصة وملموسة لأجل استنتاج الحل المناسب (التكييف).

ثانيا : عناصر الحكم أو القرار

يتكون القرار أو الحكم من العناصر التالية :

1. **الديباجة :** وهي بمثابة المقدمة أي أول ما يكتب في الحكم أو القرار وتتضمن كل المعلومات المتعلقة بالحكم أو القرار وهي على النحو التالي :
   - **اسم الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار محل التعليق .**
   - **اسم القاضي أو هيئة القضاة وكاتب الضبط الذين صدر عنهم الحكم أو القرار.**
   - **تاريخ الحكم أو القرار، رقم القضية، فهرس القضية ، وطبيعة النزاع**
   - **أسماء أطراف النزاع وممثليهم القضائيين.**
   - **كما تبدأ الديباجة باسم الدولة الذي صدر فيها (الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية) ثم عبارة باسم الشعب.**
2. **بيان الوقائع :** وهي **تلخيص للنزاع وبيان الأحداث والإجراءات التي مرت بها الخصومة ففي الأحكام والقرارات الصادرة عن المجالس القضائية نجد تفاصيل كل الوقائع والأحداث ، بينما في قرارا المحكمة العليا التي محكمة قانون نجد وقائع موجزة ليست بنفس الدقة والتفاصيل.**
3. **التسبيب أو الحيثيات : وتعرف بالحيثيات لأنها تبدأ بعبارة "حيث انه " ، أما التسبيب فيقصد به :" الأسباب الموضوعية الواقعية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره ، الأسانيد القانونية (القاعدة القانونية) الذي يصدر الحكم تطبيقا له.**
4. **المنطوق :هو النتيجة التي توصل إليها القاصي من خلال تطبيقه للقانون على وقائع النزاع ويأتي في شقيه الجانب الشكلي ويتضمن عنصر الشكل أو إجراءات التقاضي ومدى احترام الخصوم لإجراءات التقاضي ، والجانب الموضوعي أي ما يتعلق بتطبيق القواعد الموضوعية المتعلقة بالنزاع .**

إن فهم محتويات الحكم أو القرار وإدراك العناصر المكونة له تشكل ركيزة أولى في التعليق عليه.

ثالثا : المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي:

إذا كان القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، و هو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتمّ صياغته في منطوق الحكم. فما المقصود **"بالتعليق"**

ويمكن القول أن التعليق على قرار أو حكم ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية انطلاقا من المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب في الدراسة النظرية حول الموضوع .

وهو أيضا دراسة نظرية تطبيقية في أن واحد لمسألة قانونية معينة ، تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب ، من اجل ترسيخها في ذهنه.

كما يمكن القول إن المقصود من التعليق على قرار أو حكم هو" تقييمه في كافة النقاط القانونية التي يعالجها ، وهو الحكم على الحكم أو القرار محل التعليق ".

وحتى يكون التعليق على قرار سليما، يجب أن يكون الباحث "المعِلّق" ملمّا أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و أيضا بالفقه قديمه و حديثه الذي تعرّض للمسألة، و كذا بالاجتهاد الذي تناول هذه المسألة و بالمراحل التاريخية التي مرّ بها تطوّره توصّلا إلى الموقف الأخير في الموضوع و من ثمّ بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، ولابد أن تكون هذه القراءة متأنية فاحصة ، مع الانتباه الشديد لصياغة النص وتراكيبه اللغوية ، كل ذلك بغاية الوصول إلى تحديد المشكل القانوني الذي يثيره القرار ، والذي يكون عادة مدار الخلاف في المواقف وتباين وجهات النظر بين الطاعن ومحكمة القرار المطعون فيه.

رابعا :مراحل التعليق على حكم أو قرار

يتطلب التعليق مرحلتين: المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.

-1 المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه. و تحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

أ _ **أطراف النزاع** : يبين الطالب هنا الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المتخاصمة في النزاع ، وجرى تسميتهم على مستوى المحاكم بالمدعى والمدعى عليه وأمام المجالس القضائية بالمستأنف والمستأنف عليه ، أما في المحكمة العليا بالطاعن والمطعون ضده ، وطبعا يجد الطالب في الديباجة أسماءهم و مقر سكناهم.

ب- الوقائع :أي كلّ الأحداث التي أدّت إلى نشوء النزاع :تصرف قانوني "بيع"، أقوال "وعد"، أفعال مادية "ضرب".و يشترط فيها مايلي:

1- ألاّ يستخرج الباحث إلاّ الوقائع التي تهمّ في حلّ النزاع ، فمثلا إذا باع "أ" ل"ب" سيارة ،و قام "أ" بضرب "ب" دون إحداث ضرر، و نشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد، فالقرار يعالج المسؤولية العقدية نتيجة عدم تنفيذ التزام إذن لا داعي لذكر الضرب لأن المسؤولية التقصيرية لم تطرح في النزاع .

2- كما يجب عدم تجاهل –عند القراءة المتأنّية- أيّ واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، و من شأنها أن تؤثر في الحلّ الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

3- لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، و مرتبة في شكل نقاط.

4- الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أي الالتزام بما ورد في القرار لاغير.

ج– الإجراءات

هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، والذي كان موضوعا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي، و إذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة و المجلس القضائي.

لكن و بفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة ، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في تحديد معنى الحك، مثلا: يجدر بالمعلِّق الإشارة إلى الخبرة، إذا تمتّ إحالة الدعوى إلى الخبرة.

د - الإدّعاءات

و هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم. يجب أن تكون الإدّعاءات مرتّبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، ولا يجوز الإكتفاء بذكر "سوء تطبيق القانون"، أو "مخالفة القانون."

فالبناء كلّه يعتمد على الإدّعاءات، و ذلك بهدف تكييفها و تحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام و القرارات لابدّ أن تستند إلى ادّعاءات الخصوم.و الإدّعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأوّل"، أو استنباطها من عبارات "حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"،" حيث ينعى على القرار. "

<u>و - المشكل القانوني</u>

و هو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الإدّعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم.إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار و إنّما يستنبط من الإدّعاءات و من الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني

-لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي و أسئلة فرعية.

-أن يطرح بأسلوب قانوني، فعوض هل يحق ل "أ" أن يبيع عقاره عرفيّا؟ يطرح السؤال : هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري؟

-إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيّا: فمثلا الطرح النظري هو هل التدليس عيب في العقد، و الطرح التطبيقي هل تعتبر المعلومات الخاطئة التي أدلى بها "أ" ل "ب" بخصوص جودة المبيع حيلة تدليسّية تؤدّي إلى قابليّة العقد للإبطال؟

-ألاّ يُستشكل مالا مشكلة فيه: فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع أمّا المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ.فمثلا إذا

تبين من وقائع القرار أنّه تمّ عقد بيع عقار عرفيّا ، ثمّ وقع نزاع حول صحّة العقد ، فلا داعي للتساؤل: هل البيع الذي تمّ بين "أ" و "ب" هو عقد عرفي لأنّ هذا ثابت من الوقائع و لا إشكال فيه.

-بقدر ما طرح الإشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يُوفَّق المعلّق في تحليل المسألة القانونيّة المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي.

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى في شأنه الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

ه: الحل القانوني

الحل القانوني هو القاعدة المعتمدة في حل النزاع وهو الإجابة عن المشكل القانوني المطروح ويستخرج من حيثيات القرار (نقل حرفي لنص المادة المعتمد عليها)

ي :منطوق الحكم أو القرار

هو الجزء الأهم في القرار على اعتبار انه النتيجة التي توصل إليها القاضي ، وما قضت به الهيئة القضائية في الطلبات المعروضة عليها للنزاع ، وهو النتيجة التي تهم أطراف النزاع و يكتب بعد لهذه الأسباب ، هنا يقوم الطالب بنقله كاملا.

2- المرحلة التحريرية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة دراسة المسألة القانونية و الإجابة على الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها

أولا الخطة: يشترط في هذه الخطّة:

-أن تكون خطّة مصمّمة في شكل مقدّمة، صل موضوع يحتوي على مباحث و مطالب و خاتمة.

-أن تكون خطة تطبيقيّة، أي تتعلّق بالقضيّة و أطراف النّزاع من خلال العناوين. فعلى المعلّق تجنّب الخطة *النظرية*، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري و مبحث تطبيقي لأن هذه الخطة، ستؤدّي حتما إلى تكرار المعلومات.

-أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنّب العناوين العامة.

-أن تكون خطة متوازنة و متسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها

متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطّة، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

-أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكنا يتمّ استخراج اشكاليتين قانونيتين، و تعالج كل واحدة منهما في مبحث، و هي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائيّة.

بعدما يضع المعلّق الخطّة بكّل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلّق بها الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق ابتداء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع، إلى أن يصل إلى الخاتمة

كتابة الموضوع.ثانيا :

1- **المقدمة**:

يبدأ المعلّق بعرض موضوع المسألة القانونية محلّ التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كلّ من الوقائع و الإجراءات و الإدّعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع .

فالانطلاق من المحكمة مصدرة القرار مثلا له أهميّة قصوى، حيث يمكّن الباحث من المقارنة في التحليل بين قضاة عدّة محاكم لمعرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي. أمّا إذا كان القرار صادرا من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا. كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحوّل للاجتهادات السابقة، أم وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة، أم تمّ اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى ....إلخ

2- الموضوع

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كلّ نقطة من نقاط الخطّة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها ، مناقشة نظرية و تطبيقية مع إعطاء رأيه في الحلّ القانوني النزاع. فالدراسة تكون موضوعية و شخصية.

أولا: الدراسة الموضوعية: نشير في هذه الدراسة إلى

-موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نصّ قانوني؟ هل هذا النص واضح

أم غامض؟ كيف تمّ تفسيره؟ ووفق أيّ اتجاه؟

-موقف الحلّ بالنسبة للفقه، ما هي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار –موقف هذا الحّل بالنسبة للاجتهاد، هل يتوافق مع الاجتهاد السابق ،أم يطوّره أم أنه يشكّل نقطة تحوّل بالنسبة له؟

و بالتالي يجب على المعلّق الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلّقة بالمسألة القانونية محلّ التعليق، ثمّ الرجوع في كلّ مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محلّ التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة **ثانيا: دراسة شخصية**:

من خلال إعطاء حكم تقييمي للحلّ الذي جاء به القرار . و هل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحلّ المعطى، دون أن تكون له سيئاته.

3- الخاتمة:

و في الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة مفادها أنّ المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق يتعلّق بمسألة قانونية معينة لها حلّ قانوني معيّن يذكره المعلّق معالجا بذلك الحلّ الذي توصل إليه القضاة إمّا بالإيجاب أي بموافقته مع عرض البديل، و بهذا يختم المعلّق تعليقه على القرار.

المطلب الثاني : منهجية التعليق على نص قانوني

مقدمة :

لا جدال في أن تقنية تحليل النص القانوني لها أهمية سواء في اكتساب الباحث لتقنيات ومهارات دقيقة تساعده في بحثه وفي استيعابه للنص القانوني حتى يفهمه فهما سليما، ويضعه في الموضع الصحيح ضمن بحثه ،بل وحتى المهني هو بحاجة لهذه التقنية من أجل العمل على تطبيق النص بالشكل السليم .

لذلك هل يمكن القول بأن الإلمام بالخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني كفيلة بأن يتم تحليله بالشكل السليم؟

مفهوم تحليل النص القانوني

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني كآلية منهجية، تفكيك النص وتجزيئه إلى مجموعة

العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته،رغم أن هناك من يطلق على هذه الآلية معالجة النص القانوني وهناك من يستعمل مصطلح التحليل، لكن رغم ذلك تبقى كلها مصطلحات تصب في نفس المنحى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل و بمعنى أكثر دقة يمكن القول بأنه عملية التحليل تقوم على دراسة مفصلة حتى يتمكن المتفحص لذلك النص من استيعابه وتحديد المعنى الذي قصده من كان وراء وضع ذلك النص وهذا ولا ينبغي الخلط بين تحليل النص .والتعليق على النص. وتفسير النص .

فعندما نتحدث عن التعليق على النص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق ويكون ذلك بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي، والذي يخلص فيه المعلق إلى إعطاء فكرة عن الموضوع أو عن ذلك النص، وبالتالي فإن التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص .

لذلك فالذي يظهر أن تحليل النص لا ينحصر فقط في القيام بعملية تحليل اللغة التي كتب بها النص أو أسلوب النص، وتحليل مضمونه بل الأكثر من ذلك ،يجب أن يعمل المحلل على إظهار أصل النص ومصدر و بنيته وشكله، والقيام بمقابلته ومقارنته بنصوص أخرى عامة أو خاصة وطنية أو أجنبية، ويمكن أن يكون كذلك من بين النصوص القانونية الموضوعية أو الإجرائية الشكلية .

علما أن هناك من يتجه إلى القول أن النص الذي يمكن أن يكون محل تحليل لا يكون فقط النص الصادر عن السلطة التشريعية بل يمكن أن يكون مقولة لأحد الفقهاء أو يكون عبارة عن وثيقة علمية أو محاضر لنقاش برلماني، ما دام الهدف حسب هذا الرأي ليس نوعية النص بحد ذاته بل الهدف هو المعرفة القانونية والقدرة على تحليل النص واكتساب المهارة في عرض المعارف في إطار ربطها دائما بالنص موضوع التحليل.

وما دمنا نتحدث عن اكتساب المهارة والمعرفة فهذا يعني أن ذلك الشخص الذي سيقوم بتحليل النص يجب أن يقوم بإضافة كمية معينة من المعلومات لمحتوى النص محل التحليل، ولا يجب الاكتفاء به وحده هذا مع إمكانية ترك النص جانبا، والتحدث أثناء التحليل عن الموضوع العام الذي يناقشه ذلك النص نظراً لارتباطه بالإطار العام الذي جاء فيه .

فعلى سبيل المثال لو كان النص موضوع التحليل هو نص تشريعي وجب تحديد طبيعته

والظروف التي كانت وراء وضع ذلك النص والحقبة التي وضع فيها وتاريخ النص وهذا لن يتأتى إلى بالقراءة المتكررة للنص والعمل على احترام الخطوات المنهجية للتحليل.

الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني

من أجل العمل على تحليل النص القانوني يجب إتباع الخطوات المنهجية المتفق عليها من قبل الدارسين لهذا العلم، فهي أدوات تساعد الباحث في استجلاء ما يحتويه النص القانوني ويعالجه، فلابد من فهم النص، وتحديد مجالات موضوعه (أولا) لتسهيل وضع تصميم متين وتيسير عملية التحليل (ثانيا)

التحليل الشكلي:

نص القانوني المادة :

تنص المادة ... على : كل ....

موقع النص القانوني :

يقع هذا النص (المادة ....) في قانون ..... المعدل و المتمم في : ..... .
و قد جاء في الكتاب ..... منه عنوانه ..... ، من الباب .... وعنوانه .....، في الفصل ..... وعنوانه ..... من القسم الأول تحت عنوان .....

البناء المطبعي :

لنص عبارة على ..... فقرة , و قد فصل بين كل منها بفاصلة .
الفقرة الأولى : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "
الفقرة الثانية : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "
الفقرة ال..... : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "

البناء اللغوي والنحوي:

استعمل المشرع الجزائري مصطلحات قانونية بحتة تظهر أهمية وفحوى المادة كـ التعويض.....
مع ملاحظة أن هناك خطأ ارتكبه الناشر أو المشرع في الترجمة حيث الكلمة .... لا تقابل ..... و ..

البناء المنطقي:

نلاحظ ان المادة بدأت بكلمة "..... " وهنا..... . نستنتج أن المادة اعتمدت أسلوبا شرطيا .

التحليل الموضوعي :

تحديد مضمون النص:

يتضح من هذه المادة ان .....

تحديد الإشكالية :

ومن هذه المادة يمكن طرح الإشكال التالي :

ما هي . .. . ؟

التصريح بخطة البحث :

يقتضي وضع خطة (ولو مبدئية) التصور العام للموضوع و الإحاطة بمجموع الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع ، وذلك استنادا على القراءة الأولية للمعلومات المحصل عليها .

ويشترط في الخطة أن تكون خادمة للإشكالية المطروحة ، ولابد من مراعاة توزيع مشتملان الموضوع على التقسيمات يكون لكل منها مسمى محدد.

جمع المعلومات :

يقصد بجمع المعلومات تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث ،

مرحلة التعليق :

ان عملية التعليق مرتبطة بالمعلومات والخبرة التي استقاهما الباحث من رحلته العلمية في القراءة المنهجية المتأنية والفاحصة .

لهذا فيجب تناول كل نقاط التعليق بالتعمق والتأصيل ، فلا يكون سرد للمعلومات والآراء بطريقة سطحية ، وإنما بتحليلها وتقييمها لغرض تأييدها أو تفنيدها .

وبصفة لابد من مراعاة و إتباع الخطوات التالية أثناء التعليق:

1- الإدراك التام للنص لتمييز الأفكار الفرعية والرئيسية .

2- المنطق لان التعليق ليس فقط ربط الأفكار متنوعة مهما كانت أهميتها ،و إنما بناء وتركيب تلك الأفكار بطريقة منطقية ضمن مسار للوصول الى النتيجة المقصودة.

3- الموضوعية : أي التزام الحياد والقدرة على تقبل أفكار الغير .

4- التحكم في اللغة : يتعين على المعلق أن يتقن لغة القانون من حيث البناء اللغوي ودلالة المصطلحات .....

5- النقد والمناقشة : فالتعليق عبارة عن عملية متناسقة تستهدف تقديم مختلف النتائج التي توصل إليها المعلق وفقا ما يخدم المسعى المراد تحقيقه.

وهكذا فالتعليق لا يقوم مقام التخمين بل على ضوء المعلومات المحصل عليها وتقييمها وانتقادها لتوظيفها للوصول إلى النتيجة المعينة.

الخاتمة : نختم التعليق **النص** بلمحة عامة تتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة ، لان تحليل النص يعني في النهاية إجراء بحث قانوني حوله.